التنمية الاقتصادية في العراق بين تحديات السياسة الانفاقية وفخ الريعية

Economic development in Iraq between the challenges of spending policy and the trap of rentierism

إعداد

د. أسماء جاسم محمد

Dr. Asma Jassim Mohammed

استاذ مساعد بكلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد

Doi: 10.21608/ajahs.2024.341685

استلام البحث ٢٠٢٣/١٠/١١

قبول البحث ٢٠٢٣ / ١٢ /٦

محمد، أسماء جاسم (٢٠٢٤). التنمية الاقتصادية في العراق بين تحديات السياسة الانفاقية وفخ الريعية. ***المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٨(٣٠) فبراير، ٢٥ – ٤٦.

http://ajahs.journals.ekb.eg

التنمية الاقتصادية في العراق بين تحديات السياسة الانفاقية وفخ الريعية

المستخلص:
عاش العراق بعد احداث ٢٠٠٣ واقعا تنمويا ضعيفا كون الاقتصاد يسير باتجاه نظام ريعي بامتياز قائم على اساس تحصيل العائد النفطي والاتكال عليه لتمويل الموازنة العامة للدولة, ولم يكن هناك دور واضح للسياسة المالية في توزيع هذا العائد وبما يدعم تنمية الاقتصاد وتنويع موارده, ومن هنا جاءت اهمية البحث في تسليط الضوء على العلاقة التبادلية في العراق بين العوائد الريعية والسياسة الانفاقية ودورها في تبديد جهود تنمية الاقتصاد وتنويع موارده, وقد توصل البحث الى ان الفخ الريعي الذي وقع فيه الاقتصاد العراقي كان له اثر سلبي في إتجاهات الإنفاق العام وبالتالي تكامل قيود الضغط من قبل السياسة المالية على الجهود التنموية في الاقتصاد, وخرج البحث ببعض التوصيات منها اهمية زيادة نسبة النفقات الاستثمارية لمل لها من اثر في توسيع قاعدة العمل وتشجيع المشاريع التي لها دور كبير في تنمية الاقتصاد وتطوير مؤشراتها الحقيقية .
الكلمات المفتاحية: الجهود التنموية, الفخ الريعي, السياسة المالية , الناتج المحلي الاجمالي .

Abstract:
After the events of 2003, Iraq lived in a weak development reality because the economy was moving towards a rentier system par excellence based on collecting oil revenues and relying on them to finance the state's general budget. There was no clear role for fiscal policy in distributing this revenue in a way that supports the development of the economy and diversification of its resources, and hence The importance of the research came in shedding light on the reciprocal relationship in Iraq between rentier returns and spending policy and its role in wasting efforts to develop the economy and diversify its resources. The research concluded that the rentier trap in which the Iraqi economy fell had a negative impact on the trends of public spending and thus the integration of pressure restrictions from Before the financial policy on development efforts in the economy, the research came out with some recommendations, including the importance of increasing the proportion of

ISSN : *2537-0421* eISSN : *2537-043X*

investment expenditures because of its impact on expanding the work base and encouraging projects that have a major role in developing the economy and developing their real indicators.

المقدمة:

واجه الاقتصاد العراقي العديد من المشكلات التي تراكمت خلال العقود الماضية, الأمر الذي منع عملية التنمية من تحقيق حالة الاستقرار والاستمرار اللازمين لها، وكان لفشل كلا الطرفين المخطط الاقتصادي والمنفذ دور في ذلك من حيث عدم تخصيص الانفاق العام وفق معيار الكفاءة في برامج وخطط التنمية مما اعاق نمو الاقتصاد وزاد من تراجعه وانهياره ولجميع قطاعاته.

وعند النظر لتاريخ العراق الاقتصادي بعد احداث ٢٠٠٣ نجد ضعف الواقع التنموي كون الاقتصاد يسير باتجاه نظام ريعي بامتياز قائم على اساس تحصيل العائد النفطي والاتكال عليه لتمويل الموازنة العامة للدولة, ولم يكن هناك دور واضح للسياسة المالية في توزيع هذا العائد وبما يدعم تنمية الاقتصاد وتنويع موارده , فبالرغم من الاحداث التي مر بها العراق والتي كان لها دور في تغير المسار التاريخي له , فلم تكن هناك استرتيجية واضحة المعالم بعد ان اصبحت سمة عدم الوضوح ملازمة للخيار الإستراتيجي التنموي , فبدأت علامات الاختلال في الهيكل الاقتصادي تتضح يوما بعد يوم فضلا عن تدهور البني التحتية اقتصاديا واجتماعيا , فلم يكتب وفق ذلك النجاح للتوجهات الاصلاحية في هذا المجال لاسباب متعددة طغت على المشهد العراقي قد تتأرجح بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الإدارية .

مشكلة البحث :

لم يكن للانفاق العام كاحد ادوات السياسة المالية دور واضح في العراق في توزيع العائد الريعي وبما يدعم تنمية الاقتصاد وتنويع موارده, فالاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كلي على العوائد النفطية في تمويل الموازنة العامة وهو المصدر الاساسي في تمويل برامج التنمية والانفاق الاستثماري الحكومي فهو بذلك المصدر الاساسي لنمو الاقتصاد العراقي من خلال الايرادات المالية الكبيرة التي يحققها. ولكننا نجد ان الايرادات النفطية لم تستثمر بشكل صحيح وحسب ما تم تخطيطه من خلال بناء قاعدة متنوعة تدعم عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام, اذ ان تلك العوائد لم تستثمر في تطوير القطاعات الانتاجية وهذا ما نجده من خلال ضعف مساهمة القطاعات الانتاجية كالصناعة والزراعة في الناتج المحلي الاجمالي الامر الذي يعني فتح باب الاستيراد لسد حاجة السوق المحلية من تلك المنتجات وضياع الموارد .

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

اهمية البحث:

يحاول البحث ان يوضح طبيعة العلاقة التبادلية بين العائد النفطي وبين الانفاق العام من جهة وعلاقة هذه المتغيرات بالتنمية الاقتصادية, فكما معروف ان زيادة العوائد الريعية تدفع باتجاه زيادة وارتفاع مستويات الانفاق العام بشقيه التشغيلي والاستثماري مما يعني وجود علاقة طردية بين المتغيرين الريع والانفاق العام, مما ادى الى ان يقع العراق بمطب الفخ الريعي, بحيث اصبحت الوفرة في الايرادات الريعية بمثابة الدافع لعرقلة عملية التنمية الاقتصادية وليس كما يجب أن تكون كعامل ايجابي يدفع باتجاه تطور الاقتصاد وتقدمه , فنحاول من خلال البحث تسليط الضوء على الدور الضعيف للسياسة الانفاقية في توزيع العائد الريعي وبما يدعم تنمية الاقتصاد وتنويع موارده, وبالتالي ضياع الجهود التنموية بين هذا الضعف وبين فخ الريعية .

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان زيادة العوائد الريعية في العراق دفع باتجاه زيادة وارتفاع مستويات الانفاق العام من ناحية, ومن ناحية اخرى يتضح الدور الضعيف للسياسة الانفاقية في توزيع هذه العوائد وبما يدعم تنمية الاقتصاد وتنويع موارده, وبالتالي ضياع الجهود التنموية بين هذا الضعف وبين فخ الريعية .

هدف البحث: يتجسد الهدف من البحث في :

١ـ التعريف بالجوانب المفاهيمية لمتغيرات البحث .

٢ـ تسليط الضوء على العلاقة التبادلية في العراق بين العوائد الريعية والسياسة الانفاقية ودورها في تبديد جهود تنمية الاقتصاد وتنويع موارده .

منهجية البحث: الاستعانة بالمنهج الاستنباطي والاسلوب الوصفي لدعم فرضية البحث .

هيكلية البحث: تقسيم البحث الى ثلاث محاور ينفرد المحورالاول بالتعريف بالجوانب المفاهيمية لمتغيرات البحث, وجاء المحور الثاني فتناول واقع التنمية الاقتصادية في العراق ودراسة دور كل من العوائد الريعية السياسة المالية في تقويض التنمية الاقتصادية .

المحور الاول : الاطار المفاهيمي لمتغيرات البحث

اولا : مفهوم التنمية الاقتصادية واهم مؤشراتها

١ـ مفهوم التنمية الاقتصادية

يشير مصطلح التنمية الاقتصاديّة إلى النمو الاقتصادي مصحوبا بتغيرات في توزيع الإنتاج والهيكل الاقتصادي, وقد تشكل هذه التغييرات تحسّنًا في الرفاه المادي للنصف الأفقر من السكان وانخفاض حصة الزراعة من الناتج القومي الإجمالي وزيادة بالمقابل في حصة الصناعة والخدمات الوطنيّة والزيادة في

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

مهارات القوى العاملة والتقدم التقني الكبير الذي يحدث داخل دولة ما (Wayne Nafziger;2006) , مما يعني ان التنمية الاقتصادية تتضمن تغييرات اساسية تنعكس على القطاعات الإنتاجية واوضاع السكان. ومن ناحية اخرى تعتبر التنمية الاقتصاديّة بمثابة التحول الهيكلي للاقتصاد من خلال ادخال المزيد من التقنيات الآلية والحديثة لزيادة إنتاجية العمل والتوظيف والدخل ومستوى معيشة السكان (Osmania University;2020) الامر الذي يؤكد انها تتطلّب تكنولوجيا وتقنيّات حديثة لتتمكن من تحسين مختلف الأوضاع داخل الاقتصاد .

كما يوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحصل في المجتمع بابعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية , الفكرية والتنظيمية من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع افراد المجتمع .

فضلاً عن ذلك، فالتنمية الاقتصادية تشير الى العملية التي يمكن من خلالها تحقيق زيادة مستمرة في دخل الفرد الحقيقي في الدولة على مدى فترة زمنيّة طويلة بشرط عدم زيادة عدد الأفراد الذين تكون دخولهم أقل من خط الفقر المطلق، وعدم تزايد التفاوت في توزيع المداخيل لذا فان هناك مجموعة من القوى تتفاعل ضمن هذه العملية من أجل الوصول إلى أهدافها المرتبطة بالدخل (صقر:٢٠٠٤) .

ويتفق مصطلح التنمية الاقتصادية مع النمو الاقتصادي في حدوث زيادة مستمرة وحقيقية في الناتج المحلي الاجمالي, لكن هذه الزيادة قد تكون طبيعية أو عفوية في حالة النمو، بينما في التنمية تتجاوز ذلك الى حدوث تحسن بفعل حدث أو إجراء معين (نعمت الله:٢٠٠٠), كما أن تلك الزيادة في حالة النمو تتأتى من تغيرات في عوامل الانتاج – مثل العمل ورأس المال , أما التنمية الاقتصادية فهي أشمل وأوسع نطاقا لكونها تتضمن النمو مصحوبا بتغيرات في الهياكل وحتى السياسية في دول ما, وكذلك يعتبر النمو الاقتصادي هدف قصير المدى، بينما التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (Haller;2012) , وبذلك فالنمو الاقتصادي يعد من فروع وجوانب التنمية الاقتصادية. فضلا عن ذلك ان النمو الاقتصادي يرتبط بالناتج المحلي الإجمالي للبلد, وبهذا قالتنمية الاقتصادية تتضمن زيادة الناتج وزيادة عناصر الانتاج وكفاءتها, فضلا عن ذلك تتضمن اجراء تغييرات في هيكل الناتج الامر الذي يتطلب اعادة توزيع عناصر الانتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية, لذا فهناك ابعادا للتنمية الاقتصاديّة تتجاوز النمو الاقتصادي، حيث تفرض تغييرات جوهرية مرتبطة بالتغيير الهيكلي في انماط الانتاج وفي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الاقتصادية هدف طويل المدى بحاجة إلى وقت لتتضح اثاره.

ويمكن القول ان التنمية الاقتصادية عملية مجتمعية واعية وموجهة, فهي ليست مجرد عملية اقتصادية تستخدم الموارد المتاحة بكفاءة لزيادة الانتاج بشكله الكمي، وإنما هي عملية هادفة مركبة تمثل حاصل تفاعل جميع العناصر, بحيث تشمل حركة

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

المجتمع كله وتستهدف مكوناته جميعاً سياسياً واجتماعيا واقتصاديا وبالشكل الذي يكون فيه متكاملاً ومنسقاً (، تقرير التنمية البشرية: ٢٠١٣: ٢٣) .

٢ـ اهم مؤشرات التنمية الاقتصادية

كما هو معروف فان مؤشرات التنمية الاقتصادية نحصل عليها من خلال استخدام التقارير التي تعرفنا بالوضع الاقتصادي للدولة في الحاضر او يتم من خلالها التنبؤ باحوال اقتصاد الدولة مستقبلا بحيث تعكس التقارير قوة الاقتصاد ومدى تطور القطاعات الاقتصاديّة ، وبالتالي فعن طريقها يمكن تحديد مدى تقدم الدولة في الامور الاقتصادية والاجتماعية .

وفي هذا المجال يتضح ان للتنمية الاقتصادية مؤشرات اقتصادية واجتماعية, ويعد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر متوسط دخل الفرد اكثر تشغيلا لمعيار التنمية لاي بلد مقارنة ببلد اخر (تقرير التنمية البشرية:١٩٩٥: ١).

وهنالك العديد من المؤشرات الاقتصادية منها مؤشر تكوين رأس المال الثابت وميزان المدفوعات ونسبة السكان ومؤشر الدخل القومي ومتوسط الدخل القومي.....الخ .

وتسعى التنمية في هذا المجال إلى ضمان النمو وتحقيق تغييرات أكثر شمولاً واستدامة، واجراء تغييرات في الهيكل الاقتصادي مصحوبة بارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي لتحسين مستويات المعيشة وضمان رفاهية الطبقات الاجتماعية ومنها بالاخص الطبقات الفقيرة والمتوسطة, فضلا عن السعي الى ضمان التحول في الاطر الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل في مجال تطور الاقتصاد وتقدمه (سالم:١٩٨٢: ١٦) .

ولا يمكن اغفال الجوانب الصحية والتعليمية والعدالة والمساواة في توزيع الدخل والثروة, كونها من المؤشرات الاجتماعية للتنمية الاقتصادية, وهي من السبل الواجبة والضرورية لافراد المجتمع لتامين رفاهيتهم الاقتصادية وتلبية احتياجاتهم الضرورية .

ثانيا : الريع: المفهوم والخصائص والموقف من اثاره

١ـ مفهوم الريع النفطي

تعددت الآراء الاقتصادية في الاصطلاح بتفسير الريع الا انها لم تخرج عن الاطار العام لهذا المفهوم بوصفه الدخل المتحقق من موارد طبيعية كالمعادن والثروات والوقود والزراعة والصناعة وغيرها من الموارد الاخرى .

وعند قراءتنا لتاريخ الفكر الاقتصادي نجد ان الاقتصادي ريكاردو قد توسع في تفسير الريع واعطاه معناه الاقتصادي بكونه ذلك النوع من الدخل الذي ينسب للخصوبة الطبيعية للأرض قبل ان تمتد اليها يد الانسان بالصلاح والتعمير، اي ذلك الجزء من انتاج الارض الذي يدفع لصاحب الارض عند استعمال قوى التربة

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

الاصلية, وقد توصل ريكاردو الى نتيجة لها اهميتها في التحليل الاقتصادي وهي ان الريع لا يخلق القيمة ، بل ان القيمة هي التي تخلق الريع . وقد اعتمد ريكاردو في تحليله الاقتصادي لمفهوم الريع على محورين أساسيين :الاول يكمن في اعتبار الريع كعائد حدث نتيجة لاستخدام القوى الطبيعية الاصلية غير القابلة للنفاذ ، أما المحور الثاني فيوضح بأن الريع المرتفع هو ليس البديل لنماء الطبيعة , ورخائها بل انه الدليل على شحتها و ندرتها (خضير:١٩٧٩: ١٣٧) .

وبعد ازمة الثلاثينيات من القرن الماضي استعار كينز فكرة الطبيعة ليسحبها على جزء من رأس المال الذي لا يستخدمه صاحبه في زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد , وانما يستخدمه بالمضاربة في امتلاك وسائل الانتاج لندرة رأس المال, اي انه اكد على دور رأس المال لا الملكية العقارية وحدها ,ولكن فيما بعد توسع مفهوم الريع ليشمل العوائد التي تدرها عمليات التوظيف في القروض العامة التي تعقدها الحكومات, وفي مرحلة اخرى متقدمة اخذ الريع اشكال اخرى بحيث تم تطبقتها في اوربا مثل الريع مدى الحياة ,وهو عبارة عن دفعات دورية منتظمة يقوم بتأديتها منتفع من مال خُص به من قبل متنازل عن هذا المال (عقارأو مبنى او ارض الخ..) ويستمر المنتفع بتأدية هذه الدفعات حتى وفاة الشخص المتنازل له (صالح:٢٠١٤: ٢٤).

وعند المحدثين لا يقتصر مفهوم الريع على الارض فقط كما جاء قديما عن الكلاسيك, اذ طبق المفهوم على كل عامل من عوامل الانتاج عرضه لا يكون تام المرونة(أحمد:١٩٧٩: ٥٥٢-٥٥٣), من واقع ان الريع هو ثمناً لمنفعة عنصر الارض , وان هذا السعر يتحدد بحسب الية التوزان التقليدية المعروفة بين العرض والطلب عند سعر معين و يتحدد هذا السعر عند التقاء كل من الطلب الواقع على جهد الارض وعرض ذلك الجهد في سوق معينة ومدة زمنية محددة , والسعر يكون واحداً بالنسبة لكل الاراضي ذات النوعية الواحدة والواقعة في مكان واحد معين ويكون لها انتاجاً متشابهاً عند استغلالها, وطبقاً للمفهوم السابق فإن سوق الارض هي سوق غير متجانسة تماماً كسوق العمل وسوق راس المال (خضير:مصدر سابق:١٥٣) .

ويصنف المختصون بتعدد انواع الريع منها ما ياتي من داخل البلد ومنها ما يكون خارجيا، فالريوع الداخلية تاتي من ريع السياده وهي المبالغ التي تجبيها الدوله نظير الخدمات التي يستفيد منها المواطنين والمقيمين في الدولة, وريع المضاربات المالية ويتمثل بنشاط الافراد في بيع وشراء اسهم والمستندات في الاسواق الماليه والتي تدر ارباح من دون جهد, وكذلك ريع المضاربات العقارية ويحصل عليه من خلال ايجار العقارات ومن خلال ارتفاع اسعارها(صالح:مصدر سابق: ٢٤), اما الريع الخارجي فيشمل الاتي : (زياد:٢٠٠٥: ٢)

أ- رسوم المرور في القنوات النهرية مثل قناة بنما , وقناة السويس.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

ب ـ رسوم انابيب النفط المارة في اراضي بلد معين .
ج ـ العائدات الناجمة عن النفقات السياحية الخارجية الوافدة الى البلدان كافة.
د ـ تحويلات الايدي العاملة في الدول النفطية الى الدول غير النفطية كافة.
هـ ـ العائدات النفطية التي تحصل عليها الدول النفطية المصدرة للنفط ريعاً خارجياً .

٢ـ خصائص الاقتصادات الريعية

يعد الاقتصاد الريعي من المصطلحات التي ترتبط بالريع, اذ قد يطرح تساؤل يتعلق باعتبار النفط نعمة ام نقمة, فياتي الجواب بان ذلك يتوقف على دور السياسة الاقتصادية في ادارة وتوظيف الريع النفطي.

ان تأثير الاقتصاد الريعي يظهر جليا عندما يصبح نظام الدولة هشا قابل للانهيار بسهولة, لما ينتج عنه من تشكل اقطاع سياسي يتأثر كثيرا بحصيلة الايراد الريعي ويجعل من افراد المجتمع كرعية يمن عليهم بالعطية من خلال توزيع الريع على مختلف اجهزة الدولة, وغالبا ما يفتقر هذا التوزيع الى العدالة حيث يحاول ملاك السلطة ارخاء الاجهزة الامنية خوفا من الانفلات وايضا استثمار الحاشية الحزبية المتسلطة على منافع وامتيازات هائلة على حساب بقية فئات وشرائح المجتمع (نعيمة:٢٠١٧: ٣٨), وبهذا فقد عرف الاقتصاد الريعي بانه يتمثل باعتماد الدولة على مصدر واحد للريع وهذا المصدر غالبا ما يكون مصدرا طبيعيا وليس بحاجة الى اليات انتاج سواء مادية او فكرية على سبيل المثال مياه الامطار والنفط والغاز وتكون السيطرة للسلطة الحاكمة على مكامنه وتحتكر استغلاله والتصرف به وتمتلك مشروعية امتلاكه وبيعه وتوزيعه. وكان اول من استعمل مصطلح المردود المالي هو الاقتصادي ادم سمث في كتابة ثروة الامم (ادم:٢٠٠٨: ٢٥٧) , وتتلخص خصائص الدولة الريعية في ان مصدر الريع هو عوائد خارجية ولا يحتاج الاقتصاد الى قطاع انتاجي او يفتقد الى القطاع الانتاجي نتيجة ترهل بقية القطاعات واعتمادها على التخصيصات الريعية في الموازنة العامة, وكذلك فان نسبة اليد العاملة في القطاع الريعي (النفطي) نسبة ضئيلة جدا من اجمالي القوى العاملة, ومن الخصائص ايضا فان ادارة الريع وتوزيعه تكون بيد الحكومة حصرا, وقد تم تقسم الدول الريعية الى عدة مجموعات منها : المجموعة الاولى: وتتمثل في الدول المتقدمة والذي لا يشكل الريع في قطاعاتها الانتاجية الا نسبة ضئيلة من اجمالي الناتج المحلي. والمجموعة الثانية: وتتمثل في الدول شبه الريعية تتراوح نسبة عائداتها الخارجية من الريع نسبة تتراوح ما بين ١٠% و٣٠%. اما المجموعة الثالثة: فهي الدول الريعية التي تحتل عائدات النفط الخارجية الجزء الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي وتتراوح ما بين (٥١ـ٩٩)% فأكثر والعراق يصنف من ضمن المجموعة الثالثة كدولة ريعية بامتياز حيث تبلغ النسبة ما بين (٥٥ـ٦٥)% من الناتج المحلي الاجمالي. وهناك مجموعة دول ريعية الاصدار النقدي: وهذا النوع من الريعية هو الذي يتحكم بالنظام النقدي

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

العالمي الا وهو الدولار حيث ان عملة الدولار كانت مقيمة بالذهب فكل ٣٥ دولار يقابله من الذهب أونصة واحدة وهذا ما يسمى بقاعدة الذهب. (صالح:مصدر سابق:١١)

ثالثا : الموقف من اثار الريع

قد يتجسد الموقف الفكري من الريع في التمييز بين تيارين:

التيار الأول: وموقفه تشاؤمي حيث يركز على الاثار السلبية لاستثمار العوائد النفطية يرى أن استغلال الموارد النفطية يُفقر الدولة المنتجة له عن طريق خلقه لآثار سلبية على الاقتصاد متمثلة بالمرض الهولندي ونضوب الموارد(مايح:٢٠١٠: ١١).

التيار الثاني: وموقفه تفاؤلي حيث يركز على الآثار الإيجابية لاستغلال الموارد النفطية يرى أنه يمكن زيادة الإيرادات العامة للدولة وزيادة الدخل وقد يعمل على زيادة موازنة الخدمات العامة والبنى التحتية المقدمة في المجالات كافة.

يمكن القول أن التميز بين من يرى أن استغلال الإيرادات النفطية نعمة او نقمة انما يعتمد على طبيعة المؤسسات الحكومية ونوعيتها والتي يمكنها ان تحقق النجاح في إدارة الموارد النفطية وتحويلها الى منافع ومكاسب على المدى الطويل لصالح الأجيال اللاحقة (عادل:٢٠١٥) .

ثالثا : مفهوم السياسة الانفاقية والعوامل المحددة للانفاق العام

١ـ مفهوم السياسة الانفاقية

تعد النفقات الحكومية كاداة من ادوات السياسة المالية التي تهدف الى تحقيق التوازن الاقتصادي وضمان التنمية والاستقرار الاقتصادي، وان الانفاق العام هو احد اوجه السياسة الاقتصادية تستخدمه الدولة من اجل التأثير على الواقع الاقتصادي, وان تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحولها من دولة حارسة حيادية الى دولة متدخلة منتجة ادى الى تغير وتوسع مهامها ومن ثم زيادة نفقاتها.

وتعرف النفقة العامة بأنها كل الاموال التي تصرفها الدولة من اجل اشباع حاجات المواطنين كما انها تتخذ اشكالاً عديدة ، اذ يمكن تمثيلها في مصاريف رواتب الموظفين او دفع اجور المقاولين او منح الاعانات (باسم:٢٠١٠: ٢٥) .

كما عرف (ايمان: ٢٠١٥: ٤) النفقة على أنها المبلغ النقدي الذي يخرج من الذمة المالية لشخص اعتباري عام (الدولة او إحدى مؤسساتها) وذلك من أجل تحقيق منفعة عامة .

وتتم النفقة العامة بشكل تدفقات نقدية و يترتب على ذلك استبعاد الوسائل غير النقدية كالوسائل العينية أو تقديم مزايا عينية ، ومن أجل تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع فقد تم أحلال الأسلوب النقدي محل الأسلوب العيني للدفع في جميع المعاملات الحكومية, فضلاً عن تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم الى جانب عدم وجود صعوبات إدارية مع سهولة مراقبته (محمود:٢٠١٠: ١) , كما ويعد من قبيل الانفاق

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

العام ما تنفقه الدولة لتقديم خدمات عامة مثل الدفاع والأمن والقضاء والتعليم وبناء المشاريع الاقتصادية ذات الصفة التجارية (وليد:٢٠١٠: ١) .ومن أجل أن تكون النفقة عامة يجب أن تؤدي إلى إشباع الحاجات العامة ، وبذلك فأن المؤسسات الحكومية لا تقام لمنفعة فرد أو مجموعة من الافراد, فهي تقوم بقصد سد حاجة افراد المجتمع العامة, مما يعني بالنهاية ان الاموال تنفق لتحقيق منافع عامة مع إشباع الحاجات العامة.

٢- العوامل المحددة للانفاق العام :

تعكس السياسة الانفاقية بشكل كبير الاهداف التي تسعى اليها الدولة للنهوض بالاقتصاد ودفع عجلة التنمية وضمان الاستقرار الاقتصادي, وعند دراسة التطور للفكر المالي نجد باهمية المناداة بوضع سياسات انفاقية متطورة قادرة على تحقيق الاهداف المرسومة وضرورة تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية لاسيما بعد فشل نظريات الفكر المالي التقليدي وما تمخض عنها من نتائج سلبية تمثلت بسوء توزيع الدخل وتفشي مشاكل النمو من بطالة وتضخم مع استمرار وقوع الازمات الاقتصادية, هذا وان الانفاق العام يتحدد بعوامل عدة منها :

١ . قدرة الدولة على تحقيق الايرادات العامة :

كما معروف فان الدولة تتمتع بقدرة قوية على إدارة الايرادات العامة من مصادرها المتعددة كالضرائب والقروض العامة وإصدار العملات النقدية الجديدة ، وعند تقدير النفقات العامة يجب على الدولة أن تأخذ بعين الاعتبار مدى قدرتها على تدبير الايرادات العامة كذلك مدى قدرة الدخل القومي في تحمل الايرادات العامة ، وذلك لأن العوامل الاقتصادية والاجتماعية أصبحت معوق امام قدرة الدولة على تدبير هذه الايرادات ، و تعتمد قدرة الدولة ايضاً على قدرة الدخل القومي في تحمل عبء هذه الايرادات دون الإضرار بمستوى معيشة الفرد أو قدرة المجتمع الانتاجية (زينب: ٢٠١٨ : ٢٠).

٢. مستوى النشاط الاقتصادي :

ويشير مستوى النشاط الاقتصادي إلى الوضع الاقتصادي الحالي أو بعبارة أخرى الى درجة الاستقرار الاقتصادي ، و يعد الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية الذي يستخدم للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ، والتحكم باوقات الرخاء والكساد والتصدي لها, وبذلك تعمد الدولة الى زيادة الانفاق العام إلى المستوى الذي يعمل على أعادة التوازن بين إجمالي الطلب وإجمالي العرض حتى وان ادى الامر الى حدوث عجز في الموازنة العامة خلال اوقات الكساد (نسرين: ٢٠١٨: ٩٩) .

٣. طبيعة البنيان الاقتصادي للدولة :

ان طبيعة الهيكل الاقتصادي توضح درجة التقدم و التطور التي يتصف به الاقتصاد و من هنا يمكن القول أن هناك هياكل متقدمة و اخرى نامية ، فبالنسبة

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

للبلدان ذات الهياكل الاقتصادية المتقدمة فإن المبلغ المطلق للإنفاق العام عالي جدًا وذلك بسبب حجم الدخل الكبير واتساع الخدمات ، في حين تختلف الهياكل الاقتصادية للبلدان النامية وذلك بسبب حجم الدخل الضئيل ونطاق الخدمات الضيق لذا يكون مقياس مبلغ الإنفاق المطلق منخفضاً نسبيًا قياساً بالبلدان ذات الهياكل الاقتصادية المتطورة ، ونظراً للدور المهم الذي يُعطى للإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه البلدان فمن المستحيل التصور ان يتم تحقيق تنمية فعلية بدون وجود الدولة (ايمان: ٢٠١٨: ٢١) .

٣ـ العلاقة بين النفقات العامة والريع

ان الاعتماد المفرط على تصدير النفط يساهم في تحديد طبيعة مؤسسات الدولة وتؤثر كثيرا في صنع القرار الاقتصادي والسياسي وبخاصة ما يتعلق بالانفاق العام, إذ تعطي الايرادات المتدفقة من الخارج للإقتصادات الريعية صفة خاصة لهذا الانفاق بحيث ان مساراته واتجاهاته تختلف في طبيعتها عن بقية الاقتصادات الأخرى، الامر الذي يفضي الى ظهور العلاقة التبادلية بين المتغيرين بحيث تظهر انعكاسات واثار الريع النفطي واضحة على عملية الانفاق العام .

وعند مراجع التاريخ الاقتصادي لهذه العلاقة, نجد ان هناك دراسات عديدة اظهرت خلال عقدي السبعينات وحتى التسعينيات من القرن الماضي ان معدلات النمو الاقتصادي للدول الغنية بالموارد الطبيعية (منها النفط)مقاسا بحجم صادرات تلك الموارد الى الناتج المحلي الإجمالي، تقل عن معدلات النمو في الدول التي تعاني قلة تلك الموارد, وأظهرت إحدى الدراسات التي شملت (٨٥) دولة أن معدل النمو السنوي في الناتج المحلي للفرد للدول الاولى بلغ نحو (٠,٦)% سنويا في الوقت الذي شكل فيه معدل النمو للدول الثانية نحو (٢,٧)% سنويا للفرد, ولوحظ وفقا لذلك هذه الحالة تنطبق على الاقتصادات النفطية ذات الاقتصاد الاحادي الذي يعتمد بشكل مفرط على تصدير النفط (ماجد:١٩٧)، وعلى اثر أزمة الطاقة في بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي في العالم شهدت الدول المتقدمة حالة من الانتعاش واستطاعت ان تحقق متطلبات التنمية الاقتصادية بما متاح لديها من أموال طائلة تمكنت من ان ترسم الخطط الواعدة لمستقبلها التنموي، بينما عاشت الدول الريعية في حلم ضمان تنمية اقتصادياتها باعتقاد ان هذه العوائد ستهيئ لها عملية الانطلاق للالتحاق بركب الدول المتقدمة, ولكن الواقع اثبت انها كانت غارقة في حلمها ولم تنفعها العوائد الريعية التي حصلت عليها جراء ارتفاع الاسعار النفطية في عقد السبعينيات بحيث اضحت تتخبط في ظل أزمات اقتصادية ومشكلات لن تتمكن من تجاوزها كتزايد معدلات الفقر والبطالة وتدني مستويات الانتاج وضعف الاستثمار بهروب رؤوس الأموال مع اختلالات واختناقات كثيرة الامر الذي دفعها باتجاه الاستدانة والوقوع بشباك الديون الخارجية التي ارهقت اقتصادياتها بشكل كبير .

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

المحور الثاني : دور العوائد الريعية في والسياسة المالية في تقويض التنمية الاقتصادية

عندما نتكلم عن اداء التنمية الاقتصادية في العراق نجد ان الاقتصاد العراقي قد واجه العديد من المشكلات والتحديات التي عثرت مسيرة واعاقة تقدمه بعد احداث ٢٠٠٣ , وان التغيرات التي مرت به تركت تداعياتها على البيئة الاقتصادية ككل، أذ ان الازمة تمحورت حول أنهيار للدولة بكافة مؤسساتها ، وظهرت مشكلات النمو كالبطالة والتضخم وازمة الديون مع إنهيار البنية التحتية ومشاكل الفساد المالي , فعانى الاقتصاد حالة من التدهور والازمات المتكررة التي القت بظلالها على مجمل الحياة الاقتصادية واصبحت دائمة ومرتبطة بالظروف السياسية وظروف الاحتلال بالتالي اضرت كثيرا بمرتكزات التنمية الاقتصادية في البلد, ويبدوا ان للقرار السياسي دور كبير وذلك للتطبيقات العقيمة لسياساته الاقتصادية التي زادت الامر سوءا .

عموما فقد عكست سمات الاقتصاد العراقي بعد احداث عام ٢٠٠٣ الحجم الكبير للاختلالات في هيكله , وقد امتاز الاقتصاد بعد هذه الاحداث بالريعية النفطية والاحادية في تصدير النفط والاعتماد عليه في تمويل موازنته, وامتاز بضبابية الفكر وغياب الرؤية الفلسفية الواضحة لخلق نظام اقتصادي قادر على تفسير متغيرات الاقتصاد ومواجهتها, مع انحسار الدور الاقتصادي للقطاع الخاص وتدهور عام في النشاط الاقتصادي , فضلا عن تدهور البنية التحتية وسوء خدماتها , مع اعتماد السياسة التجارية بشكل كبير على الاستيراد وفتح باب الانفتاح على مصراعيه لتلبية حاجة الاقتصاد من السوق الخارجية .

وفيما يلي سيتم توضيح الحالة الريعية للاقتصاد ودور السياسة المالية في تقويض التنمية الاقتصادية في العراق :

اولا: دور العوائد الريعية في تقويض التنمية الاقتصادية

عند الحديث عن طبيعة العلاقة بين العوائد الريعية وكيفية ادارتها , نجد ان القطاع النفطي قد ظل منفصلا عن تنمية الاقتصاد حتى منتصف العقد الخامس من القرن الماضي بسبب هيمنة الشركات النفطية الكبرى على انتاج النفط وتصديره وفق عقود الامتياز لجولات التراخيص, فما يميز السياسة النفطية العراقية انها ولاكثر من خمسة عقود افتقرت الى ايجاد اليات واضحة في ادارة الريع النفطي, وتذرعت الحكومة ووزارة النفط من ان الهدف لجولات التراخيص هو لزيادة الانتاج بغية تحصيل الايرادات وتوظيفها في بناء البنى التحتية اللازمة ولتنويع الاقتصاد العراقي ولكننا نجد وحتى وقتنا الحاضر والعراق قد ازدادت ريعيته ويفتقر الى ادنى مستويات العيش الكريم وبعد ان تكبد خسائر فادحة جراء عقود الامتياز وكما موضح في الجدول :

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

جدول (١) الناتج النفطي والعائدات المخططة والفعلية المتحققة لجولات التراخيص مليون / برميل / مليار دولار

السنوات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
انتاج النفط مليون/ب/ي	٢.٣٨	٢.٣٥	٢.٦٥	٢.٩٤	٢.٩٨	٣.١١	٣.٦١
الصادرات النفطية	١.٨٨	١.٨٩	٢.١٧	٢.٤٢	٢.٣٩	٢.٥٢	٢.٨٥
معدل سعر البرميل	٥.٨٨	٧٦.١	١٠٥	١٠٦	١٠٢	٩٢.٣	٤٤.٧
الواردات النفطية مليار/دولار	٤٠	٥٢	٨٣	٩٤	٨٩	٨٥	٤٦
الانتاج المخطط	-	-	٣.٥	٤	٤.٥	٥	٦
معدل الصادرات المخطط م/ب	-	-	٣	٣.٥	٤	٤	٥
معدل سعر البرميل	٥٨.٨	٧٦.١	١٠٥	١٠٦	١٠٢	٩٢.٣	٤٤.٧
المجموع وفق المخطط مليار/دولار	٤٠	٥٢	١١٥	١٣٥	١٤٩	١٣٥	٨٢
مجموع الواردات/مليار/دولار/سنة	-	-	٣٢	٤٢	٦٠	٥٠	٣٥

السنوات	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	المجموع
انتاج النفط مليون/ب/ي	٤.١٥	٤.١٦	٤.٣٥	٤.٣١	٣.٨٠	٣.٨٧	٤.٢٠	
الصادرات النفطية	٢.٣٠	٣.٣١	٣.٥	٣.٤٦	٢.٩٥	٣.٠٢	٣.٤	
معدل سعر البرميل	٣٦	٤٩	٦٠.٥	٦١	٣٨.٠٨	٦٨.٧	١١٠	
الواردات النفطية مليار/دولار	٤٣	٥٩	٧٧	٧٧	٤١	٧٦	١٣٧	١.٠٠٠
الانتاج المخطط	٨	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	
معدل الصادرات المخطط م/ب	٧	١١	١١	١١	١١	١١	١١	
معدل سعر البرميل	٣٦	٤٩	٦٠.٥	٦١	٣٨.٠٨	٦١.٧	١١٠	
المجموع وفق المخطط مليار/دولار	٩٢	١٩٧	٢٤٣	٢٤٥	١٥٣	٢٧٦	٤٤٢	٢.٣٥٦
مجموع الواردات/مليار/دولار/سنة	٤٩	١٣٨	١٦٦	١٦٨	١١٢	٢٠٠	٣٠٥	١.٣٥٦

المصدر / الوكالة الدولية للطاقة Wood Mackenzie Companies, Reports International Inergy Agency.

يتبين من ذلك ان السياسة الاستثمارية للدولة لم تكن لديها رؤية واضحة عن ادارة وتوظيف الريع النفطي وتوجيهه نحو رفع معدلات النمو للقطاعات غير النفطية بل انها كبدت الاقتصاد العراقي خسائر فادحة فضلا عن كون النفط هو المصدر الوحيد والعمود الفقري للاقتصاد العراقي.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

ومن خلال معرفة طبيعة العلاقة بين الريع النفطي والتنمية الاقتصادية في العراق نجد ان العديد من الدراسات أثبتت ان النفط هو المرتكز الاساسي والعامل الحاسم في صياغة برامج وخطط التنمية الاقتصادية على مر السنوات السابقة منذ مطلع الخمسينيات من القرن الماضي وحتى يومنا هذا, وقد اثبت الواقع هيمنة النفط الخام على الناتج المحلي الإجمالي وعلى حساب التخلف النسبي لبقية القطاعات الإنتاجية كالصناعة التحويلية والزراعة, وقد تفاقم هذا التحدي بعد الزيادة الهائلة في ايرادات النفط اثر قرار تاميمه في بداية عقد السبعينيات وما تبعها من تركيز على هدف الافراط في انتاجه والاستغلال الجائر لذلك المورد النفطي للاغراض العسكرية بشكل كبير ومن دون ان يرافق ذلك اجراءات عملية لتوظيف الايرادات النفطية المتحققة في توسيع الاستثمار الانتاجي وتوسيع الطاقات الإنتاجية غير النفطية والاستثمارات التنموية البشرية اللازمة لتهيئة المقدمات الضرورية لأنطلاق الاقتصاد العراقي ، الأمر الذي قلل من فرص التنويع الإنتاجي وعمق من ظواهر الاختلالات الهيكلية .

فكما موضح في جدول رقم (٢) ان تطور القطاعات الاقتصادية يرتبط بشكل كامل بالإيرادات المتحققة من ناتج القطاع النفطي, ونلاحظ ايضا أن القطاع النفطي يمثل الداعم الاول والممول للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى مما ينعكس سلباً على الاستراتيجية التنويعية وبالتالي ضعف القدرة على تنويع مصادر الدخل الامر الذي يجعل الاقتصاد رهينة للتقلبات التي تحدث في السوق النفطية العالمية , وان الاعتماد الشديد على صادرات النفط كمصدر تمويل للتنمية الاقتصادية يعني ان اي محاولة انفاق لانعاش النمو الاقتصادي واعادة البناء لا بد ان ترتبط بالتطورات التي تحدث بالقطاع النفطي حصريا , فضلا عن ذلك فان الحديث عن امكانية تحقيق التنمية الاقتصادية بعيداً عن العوائد الريعية يبدو امرا صعب المنال ان لم يكن مستحيلاً .

جدول (٢) يبين مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي للعراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠ (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (١)	ناتج القطاع النفطي (٢)	ناتج القطاع غيرالنفطي (٣)	نسبة ١/٢ %	نسبة ١/٣ %
٢٠٠٤	53.235.358.7	٣٠٨٠٧٣٠٢.١	٢٢٤٢٨٠٥٦.٦	٥٧.٨٧	٤٢.١٣
٢٠٠٥	٧٣.٥٣٣.٥٩٨.٦	٤٢٣٧٧٤١٢.٩	٣١١٥٦١٨٥.٧	٥٧.٦٣	٤٢.٣٧
٢٠٠٦	٩٥.٥٨٧.٩٥٤.٨	٥٢٨٥٠٥٨٠.٢	٤٢٧٣٧٣٤.٦	٥٥.٢٩	٤٤.٧١
٢٠٠٧	١١١.٤٥٥٨.١٣.٤	٥٩٠١٥٨٥٣.٢	٥٢٤٣٩٩٦٠.٢	٥٢.٩٥	٤٧.٠٥
٢٠٠٨	١٥٧٠٢٦٠٦١.٦	٨٧١٦٥١٦٦.٨	٦٩٨٦٠٨٩٤.٨	٥٥.٥١	٤٤.٤٩
٢٠٠٩	١٣٠٦٤٣٢٠٠.٤	٥٥٩٩٣٦٧٥.٧	٧٤٦٤٩٥٢٤.٧	٤٢.٨٦	٥٧.١٤
٢٠١٠	١٦٢٠٦٤٥٦٥.٥	٧٢٨٩٦٦٤١.٦	٨٩١٦٧٩٢٣.٩	٤٤.٩٨	٥٥.٠٢
٢٠١١	٢١٧٣٢٧١٠٧.٤	١١٥٢٤٨٥٦٥.١	١٠٢٠٧٨٥٤٢.٣	٥٣.٠٣	٤٦.٩٧

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

٢٠١٢	٢٥٤٢٢٥٤٩٠.٧	١٢٦٤٢٦٣٣٦.٥	١٢٧٧٩٩١٥٤.٢	٤٩.٧٣	٥٠.٢٧
٢٠١٣	٢٧٣٥٨٧٥٢٩.٢	١٢٥٥٧٦٦٧٥.٩	١٤٨٠١٠٨٥٣.٣	٤٥.٩	٥٤.١
٢٠١٤	٢٦٦٤٢٠٣٨٤.٥	١١٦٩٣١٩٠٦.٨	١٤٩٤٨٨٤٧٧.٧	٤٣.٨٩	٥٦.١١
٢٠١٥	٢٠٩٤٩١٩١٧.٨	٦٢٠٠٩٦٠٧.٧	١٤٧٤٨٢٣١٠.١	٢٩.٦	٧٠.٤
٢٠١٦	٢٠٣٨٦٩٨٣٢.٢	٦٩١١١٨٧٣.١	١٣٤٧٥٧٩٥٩.١	٣٣.٩	٦٦.١
٢٠١٧	٢٢٥٧٢٢٣٥٤	٨٨٧٠٨٨٨٥.١	١٣٧٠١٣٤٦٨.٩	٣٩.٣	٦٠.٧
٢٠١٨	٢٢١٠٦٤٤٧٩	١٠٢٣٥٢٨٥٣.٨	١١٨٧١١٦٢٥.٢	٤٦.٣	٥٣.٧
٢٠١٩	٢٧٧٨٨٤٨٦٩.٤	١١٣٠٩٩١٤١.٨	١٦٤٧٨٥٧٢٧.٦	٤٠.٧	٥٩.٣
٢٠٢٠	١٩٨٧٧٤٣٢٥.٤	٧٦٥٢٨١١٥.٧	١٢٢٢٤٦٢٠٩.٧	٣٨.٥	٦١.٥
المتوسط				٤٦.٣	٥٣.٧

المصدر : بالاعتماد على بيانات:

- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , مديرية الحسابات القومية , سنوات متعددة .

- النسب من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول نفسه

كما هو معروف ان الناتج المحلي الاجمالي يعد احد المؤشرات المهمة, فهو يعبر عن كفاءة الاداء الاقتصادي للبلاد وعن تطور الدخل القومي الذي سينعكس على تحسن الدخل وضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للافراد.

ومن هنا يمكن القول انه لا يمكن الحديث عن التنمية الاقتصادي في العراق بدون تحقيق نمو في المؤشرات الاقتصادية ككل الاجمالية والقطاعية مع تحقيق زيادة استثمارية تهدف الى تحسين مستويات المعيشة لافراد المجتمع ورفعها, ولكننا نجد ان الايرادات النفطية لم تستثمر بشكل صحيح وحسب ما تم تخطيطه من خلال بناء قاعدة متنوعة تدعم عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام, اذ ان تلك العوائد لم تستثمر في تطوير القطاعات الانتاجية وهذا ما نلاحظه من خلال ضعف مساهمة الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الاجمالي الامر الذي يعني فتح باب الاستيراد لسد حاجة السوق المحلية من تلك المنتجات وضياع الموارد.

ثانيا : دور السياسة المالية في تقويض التنمية الاقتصادية :

لا شك ان اداء السياسة المالية يؤثر كثيرا في ضمان التنمية الاقتصادية بشكل سلبي او ايجابي , حيث تعتمد الدولة على ادوات السياسات المالية لما لها من دور أساسي في تحقيق الأهداف المتعددة التي تحرص على تحقيقها في الاقتصاد فضلا عن تقصي أداءها في الاقتصاد العراقي ومدى مساهمتها في ضمان التنمية الاقتصادية .

فضلا عن ذلك نواجه بضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كما هو واضح في جدول رقم (٣)، الامر الذي يشير الى تشوه الهيكل الانتاجي بعد تراجع نسب مساهمة هذه القطاعات مع استمرار تبوؤ القطاع النفطي مركز الصدارة في توليد الناتج المحلي الاجمالي, بمعنى ان الاقتصاد العراقي

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

يعتمد بالأساس على الموارد النفطية في تغطية نفقاته التشغيلية والاستثمارية، وبالنهاية فان الخطط التنموية للاقتصاد تعتمد في أهدافها على القطاع النفطي حصريا دونما أي مساهمة من بقية القطاعات, وبذلك تكون السياسة المالية قد ابتعدت كثيرا عن الاهداف التي تم التخطيط لها لخدمة العملية التنموية .

جدول (٣) يبين نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

السنة	الاهمية النسبية لقطاع النفط	نسبة قطاع الزراعة	نسبة القطاع المصرفي	نسبة قطاع الصناعة	نسبة قطاع الخدمات
٢٠٠٤	٥٧.٩	٨.٩	٠.٥٩	١.٨	١٦.٢
٢٠٠٥	٥٧.٦	٦.٩	٠.٧١	١.٣	١٤.٩
٢٠٠٦	٥٥.٣	٥.٨	٠.٧٢	١.٥	١٨.٤
٢٠٠٧	٥٢.٩	٤.٩	١.٦٨	١.٦	٢١
٢٠٠٨	٥٥.٥	٣.٩	١.٨٨	١.٧	٢١.١
٢٠٠٩	٤٢.٩	٥.٢	١.٤٧	٢.٦	٢٦.٨
٢٠١٠	٤٤.٩	٥.١	١.٣٤	٢.٣	٢٤.٤
٢٠١١	٥٣.٠٣	٤.٦	١.٥٧	٢.٨	٢٠.٥
٢٠١٢	٤٩.٧	٤.١	١.٨٩	٢.٧	٢٠.٣
٢٠١٣	٤٥.٩	٤.٨	٢	٢.٣	٢١.٥
٢٠١٤	٤٣.٩	٤.٨	١.١٢	١.٩	١٦.٦
٢٠١٥	٢٩.٦	٣.٨	١.٠٩	١.٨	٢٧.٦
٢٠١٦	٣٣.٩	٣.٨	١.٦	٢.٣	٢٧.٣
٢٠١٧	٣٩.٣	٢.٨	١.٧	٢.٦	٢٦
٢٠١٨	٤٦.٣	٢.٢	١.٨	١.٧	٢٩.٦
٢٠١٩	٤٠.٧	٣.٦	١.٨	٢.١	٢٨.٤
٢٠٢٠	٣٨.٥	٤	٢.١	٢.٥	٢٩.٣
المتوسط	٤٦.٣	٤.٧	١.٥	٢.١	٢٢.٩

ولم تفلح السياسة المالية ايضا في توزيع ايراداتها باتجاه العملية التنموية, فالملاحظ ان حصة النفقات التشغيلية تتزايد على حساب النفقات الاستثمارية, فالتفاوت واضح بينهما كما في جدول رقم (٤)، مما يعكس لنا واقع عملية التخطيط للموازنة العامة والذي يتجسد في تغطية النفقات التشغيلية ومن ثم تخصيص جزء من الايرادات لصالح النفقات الاستثمارية, مما يؤثر بالنهاية على حصة التنمية الاقتصادية من الموارد المالية, وتجاهل دور الانفاق الاستثماري في توسيع قاعدة المشاريع التنموية وخدمة الاتجاهات التنموية .

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

الجدول (٤) النفقات الجارية والاستثمارية الى الاجمالي للمدة من ٢٠٠٤ ـ ٢٠٢٠
(مليار دينار)

السنة	الانفقات التشغيلية بالاسعار الجارية	النفقات الاستثمارية بالاسعار الجارية	النفقات الكلية بالاسعار الجارية	نسبة النفقات الجارية الى الاجمالي %	نسبة النفقات الاستثمارية الى الاجمالي %
٢٠٠٤	٢٧٥٩٧١٦٧	٣٩٢٤٢٦٠	٣١٥٢١٤٢٧	٨٨	١٢
٢٠٠٥	٢٧٠٦٦١٢٤	٣٧٦٥٠١٨	٣٠٨٣١١٤٢	٨٨	١٢
٢٠٠٦	٣٤٩١٧٦٠٧	٢٥٧٦٨٥٢	٣٧٤٩٤٤٥٩	٩٣	٧
٢٠٠٧	٣٢٧١٩٨٣٧	٦٥٨٨٥١١	٣٩٣٠٨٣٤٨	٨٣	١٧
٢٠٠٨	٥٢٣٠١١٨١	١٤٩٧٦٠١٦	٦٧٢٧٧١٩٧	٧٨	٢٢
٢٠٠٩	٤٥٩٤١٠٦٣	٩٦٤٨٦٥٨	٥٥٥٨٩٧٢١	٨٣	١٧
٢٠١٠	٥٤٥٨٠٨٦٠	١٥٥٥٣٣٤١	٧٠١٣٤٢٠١	٧٨	22
٢٠١١	٦٠٩٢٥٥٥٤	١٧٨٣٢١١٤	٧٨٧٥٧٦٦٨	٧٧	٢٣
٢٠١٢	٧٥٧٨٨٦٢٢	٢٩٣٥٠٩٥٤	١٠٥١٣٩٥٧٦	٧٢	٢٨
٢٠١٣	٧٨٧٤٦٨٠٥	٤٠٣٨٠٧٥٠	١١٩١٢٧٥٥٥	٦٦	٣٤
٢٠١٤	٩٧٦١٨٥٥٦	٣٨٧٥٢٧٠١	١٣٦٣٧١٢٥٧	٧٢	٢٨
٢٠١٥	٥١٨٣٢٨٣٨	١٨٥٦٤٦٧٦	٧٠٣٩٧٥١٤	٧٤	٢٦
٢٠١٦	٥١١٧٣٤٢٥	١٥٨٩٤٠٠٨	٦٧٠٦٧٤٣٣	٧٦	٢٤
٢٠١٧	٥٩٠٢٥٦٥٤	١٦٤٦٤٤٦١	٧٥٤٩٠١١٥	٧٨	٢٢
٢٠١٨	٦٧٠٥٢٨٥٦	١٣٨٢٠٣٣٢	٨٠٨٧٣١٨٨	٨٣	١٧
٢٠١٩	٨٧٣٠٠٩٣٢	٢٤٤٢٢٥٩٠	١١١٧٢٣٥٢٢	٧٨	٢٢
٢٠٢٠	٧٢٨٧٣٥٣٧	٣٢٠٨٩٠٥	٧٦٠٨٢٤٤٢	٩٦	٤

المصدر : وزارة المالية العراقية ، بيان الدائرة الاقتصادية ، وحدة النفقات.

ولم يتوقف الامر عند ذلك, اذ لم يؤخذ بنظر الاعتبار اهمية الإنفاق الأستثماري ودوره في الاقتصاد, فكما هو معروف ان الاستثمار يعد من اهم العوامل المحددة للتنمية الاقتصادية, وفي ذات الوقت يمثل القوة الدافعة لبناء القاعدة الاقتصادية الداعمة لتوسيع الطاقة الانتاجية للاقتصاد ورفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لافراده, الامر الذي يستدعي التخطيط لاتجاهات الاستثمار في اطار سياسة اقتصادية سليمة وواضحة هدفها تنمية الاقتصاد وزيادة نموه, ولكننا نواجه بالعكس من ذلك, حيث انخفاض نسب حصص القطاعات الانتاجية من الانفاق الاستثماري وكما موضح في جدول رقم (٥) وبذلك تتكامل قيود الضغط من قبل السياسة المالية على الجهود التنموية في الاقتصاد, مما يستدعي الامر معه ان تقوم الحكومة بتوجيه الإنفاق الأستثماري من خلال خططها الأستثمارية باتجاه القطاعات الإنتاجية وبما يسهم في زيادة معدلات الأستثمار وتحقيق قاعدة إنتاجية للاقتصاد العراقي وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي لجميع القطاعات الإقتصادية .

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

جدول (٥) يبين حصة القطاعات الانتاجية من التخصيصات الاستثمارية في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩

السنة	نسبة قطاع النفط	نسبة قطاع الزراعة	نسبة القطاع المصرفي	نسبة قطاع الصناعة	نسبة قطاع الخدمات
٢٠٠٤	١٥.٧	٠.٢٤	٠.٧	٠.١٩	١٠.٣
٢٠٠٥	١٠.٣	٠.٢٩	٠.٨	٠.٢٨	١٠.٨
٢٠٠٦	٢١.١	٠.٣١	٠.٨٥	٠.٣١	١١.٢
٢٠٠٧	٢٣.٧	٠.٤٩	٠.٩	٠.٣٢	١١.٦
٢٠٠٨	١٥.٣	٠.٤٧	٠.٩٢	٢.٥٥	١٢.٣
٢٠٠٩	١٧.٣	١.٢١	٠.١٣	٣.٩٦	٩.٤
٢٠١٠	١٣.١	٠.٨٦	٠.٨٦	٢.١١	٩.٧
٢٠١١	٢٣.١	١.١	٠.٨٩	٢.١٤	١٠.٣
٢٠١٢	٢٨.٦	٠.٥٦	٠.٧	١.٥	١٠.٩
٢٠١٣	٣٢.٧	٠.٤	٠.٦٨	١.٨١	١١.١
٢٠١٤	لم تقر الموازنة				
٢٠١٥	٣٣.٩	٠.١٩	٠.٨٢	٠.٢٧	٩.٩
٢٠١٦	٥٧.١	٠.٢٣	٠.٩٥	٠.١٩	١٠.٤
٢٠١٧	٥٤	٠.١٩	٠.٩٨	٠.٠٦	١٠.٩
٢٠١٨	٥٤.٧	٠.١٧	١.٣	٠.٢٢	١٠.١
٢٠١٩	٥٤.٩	٠.٢	١.١	٠.٢٨	١٢.٧
المتوسط	٣٠.٩٦	٠.٥	٠.٨	١.١	١٠.٨

المصدر: بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، دائرة الموازنة، مشروع قانون الموازنة العام، سنوات متعددة.

يتبين من خلال الجدول السابق اهتمام الحكومة العراقية بقطاع النفط والتوجه نحو القطاع الريعي ، فاخذت بذلك على عاتقها ضرورة زيادة حجم التخصيصات الاستثمارية لهذ القطاع فأخذت نسبة التخصيص بالارتفاع التدريجي من (١٥.٧%) عام ٢٠٠٤ الى نحو (٥٤.٩%) عام ٢٠١٩، وياتي هذا الاهتمام لمن ما يحققه هذا القطاع من ايرادات كبيرة تمكن الاقتصاد من تسيير عجلة النمو فيه، وفي المقابل جاء العكس من ذلك بالنسبة للقطاعات الانتاجية الحقيقية المتمثلة في قطاعي الزراعة والصناعة .

الاستنتاجات

١- لقد تبين من خلال البحث ان الفخ الريعي الذي وقع فيه الاقتصاد العراقي كان له اثر سلبي في إتجاهات الإنفاق العام وفي ضمان التنمية الاقتصادية , وبذلك تم اثبات

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

فرضية البحث في ان زيادة العوائد الريعية في العراق دفع باتجاه زيادة وارتفاع مستويات الانفاق العام .

٢ـ ومن ناحية اخرى اتضح الدور الضعيف للسياسة الانفاقية في توزيع هذه العوائد وبما يدعم تنمية الاقتصاد وتنويع موارده, وبالتالي ضياع الجهود التنموية بين هذا الضعف وبين فخ الريعية , فتبين ان السياسة الاستثمارية للدولة لم تكن لديها رؤية واضحة عن ادارة وتوظيف الريع النفطي وتوجيهه نحو رفع معدلات النمو للقطاعات غير النفطية بل انها كبدت الاقتصاد العراقي خسائر فادحة فضلا عن كون النفط هو المصدر الوحيد والعمود الفقري للاقتصاد العراقي, ووجدنا ان الايرادات النفطية لم تستثمر بشكل صحيح وحسب ما تم تخطيطه من خلال بناء قاعدة متنوعة تدعم عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام.

٣ـ فضلا عن ذلك لم تفلح السياسة المالية ايضا في توزيع ايراداتها باتجاه العملية التنموية, فالملاحظ ان حصة النفقات التشغيلية تتزايد على حساب النفقات الاستثمارية, فالتفاوت واضح بينهما مما يعكس لنا واقع عملية التخطيط للموازنة العامة والذي يتجسد في تغطية النفقات التشغيلية ومن ثم تخصيص جزء من الايرادات لصالح النفقات الاستثمارية, مما يعني توجيه الانفاق نحو اتجاهات استهلاكية لا تخدم تنمية الاقتصاد, مما يؤثر بالنهاية على حصة التنمية الاقتصادية من الموارد المالية, وتجاهل دور الانفاق الاستثماري في توسيع قاعدة المشاريع التنموية وخدمة الاتجاهات التنموية, ولم يتوقف الامر عند ذلك, اذ لم يؤخذ بنظر الاعتبار اهمية الإنفاق الأستثماري ودوره في الاقتصاد, اذ نواجه في هذا المجال انخفاض نسب حصص القطاعات الانتاجية من الانفاق الاستثماري الامر الذي يعني تكامل قيود الضغط من قبل السياسة المالية على الجهود التنموية في الاقتصاد .

التوصيات

١ـ زيادة نسبة النفقات الاستثمارية لمل لها من اثر في توسيع قاعدة العمل وتشجيع المشاريع التي لها دور كبير في تنمية الاقتصاد وتطوير مؤشراتها الحقيقية .

٢ـ اهمية السعي الى تطوير القطاعات الاقتصادية وضمان التحول إلى الاقتصاد المتنوع وبالتالي تحسين مستويات المعيشة.

٣ـ ضرورة العمل على تطوير القطاع السياحي وضمن المعايير الدولية وذلك بقصد الاستفاده من وارداته عبر فرض الرسوم اللازمة للمواقع الدينية والاثرية الموجودة في العراق .

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

٤ـ اهمية السعي الى دعم المشاريع الصناعية وتزويدها بمتطلباتها الاستثمارية لضمان تشغيل الايدي العاملة ودعم تنمية الاقتصاد .

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

مصادر البحث:

١- أحمد ابو اسماعيل ،سامي خليل محمد ، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٧٩، ص٥٥٢-٥٥٣
٢- ادم سميث, ثروة الامم, ترجمة : حسني زنيه ، ط١ ٢٠٠٨، بغداد .
٣- ايمان بو عكاز ، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي ، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري من (٢٠٠١-٢٠١١) ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية علوم التسيير / جامعة باتنة, ٢٠١٥.
٤- باسم احمد عامر، نظرية الانفاق في ضوء القران الكريم ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، الاردن, ٢٠١٠.
٥- خضير عباس المهر، دراسة موجزة في نظريات التوزيع،ط٢, دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٩.
٦- زياد الحافظ , اوضاع الاقطار النفطية وغير النفطية, ندوة الرفاهية الاجتماعية, الاسكندرية , مركز دراسات الوحدة العربية,ت٢\٢٠٠٥.
٧- زينب جبار عبد الحسين الداعمي ، انتاجية الانفاق العام في العراق و اشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة و الاقتصاد / جامعة كربلاء , ٢٠١٨.
٨- سالم توفيق ألنجفي، التنمية الاقتصادية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، ١٩٨٢ .
٩- صالح ياسر حسين , الريوع النفطية وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة في اقتصاد ريعي, مركز المعلومة للبحث والتطوير , بغداد ,٢٠١٣.
١٠- صقر أحمد صقر، التنمية الاقتصاديّة، مؤسسة الكويت للتقدّم العلمي، الكويت،٢٠٠٤.
١١- عادل بولنجيب ، تأثير التبعية للموارد النفطية على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية)، بحث مقدم الى المؤتمر الأول لجامعة سطيف, ٢٠١٥.
١٢- ماجد المنيف، مراجعة وتقديم: منذر الشرع، التحولات الاقتصادية العربية والالفية الثالثة، عمان ط١.
١٣- مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (٥) العدد (١٥)، ٢٠١٠.
١٤- محمود حسين الوادي ، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة ، ط ٢ ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٠ .
١٥- نسرين كزيز ، دور ترشيد الانفاق الحكومي في علاج الموازنة العامة للدولة في ظل الازمات الاقتصادية : دراسة حالة الجزائر للمدة (٢٠٠٧ – ٢٠١٦) ، اطروحة

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير / جامعة زيان عاشور الجلفة, ٢٠١٨.
١٦- نعمت الله نجيب ، اسس علم الاقتصاد, مؤسسات الاسكندية- شباب الجامعة, ٢٠٠٠ .
١٧- نعيمة بن جودي, تأثير الريع النفطي على السياسة المالية. دراسة حالة الجزائر ٢٠١٢-٢٠١٧م ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية جامعة مولود معمري-تيزي وزو-كلية الحقوق والعلوم السياسية-قسم العلوم السياسية, ٢٠١٧.
١٨- وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الأنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية ، ط ١، مكتبة حسين العصرية ، بيروت –لبنان ، ٢٠١٠ .

التقارير والدوريات

١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، نيويورك، ٢٠١٣.
٢- تقرير التنمية البشرية, جمعية الاقتصاديين العراقيين, العراق ١٩٩٥.

المصادر الاجنبية

Wayne Nafziger, Economic Development, Cambridge University Press, Fourth Edition, USA, 2006.
Prabha Panth Department of Economics, Osmania University, Hyderabad, India,January 2020

ISSN : *2537-0421* eISSN : *2537-043X*